

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٥

يُفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية
عن السنة المالية ١٩٨٣/٨٢.

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية
عن السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ بمبلغ ٦١٤٢٤٠٨ جنيهات (فقط وقدره ستة ملايين ومائة
واثنان وأربعون ألفاً وأربعمائة وثمانية جنيهات لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات
التي وقعت على الأبواب وفقاً لما يلى :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٨٣/٨٢ بمبلغ
٦١٤٢٤٠٨ جنيهات (فقط وقدره ستة ملايين ومائة واثنان وأربعون ألفاً وأربعمائة
وثمانية جنيهات لا غير) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) الباب الأول : الأجرور بمبلغ ١٣٠٣٣٢٠٢ جنيهًا .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٤٨٣٩٢٠٦

جنيهات .

ثانياً - الضرائب الجارية :

زيادة اعتمادات الضرائب الجارية بالباب الثاني - الضرائب الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٨٣/٨٤ بمبلغ ٦١٤٢٤٠٨ جنيهات (فقط وقدره ستة ملايين ومائة واثنان وأربعون ألفاً وأربعمائة وثمانية جنيهات لا غير) .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ

نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٤٠٥ (١٥ يوليه سنة ١٩٨٥) .

حسني مبارك